

إلى المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية

١٠٩٢٢

٦٤٨٢

عطفاً على المناقشات الجارية في الاجتماع المنعقد في مديرية شؤون المؤسسات بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢١ مع ممثلي
مؤسستكم وشركات التوليد ونقل الطاقة الكهربائية التابعة لإشرافكم بناء على الدعوة الموجهة بكتاب وزارة المالية رقم
٢٠٠٦/٤/٦ تاريخ ٦٣/١٣/٨٤٨٣ بشأن كيفية المعالجة المحاسبية لنفقات الصيانة الدورية والقطع التبديلية المرتفعة والمتنوعة
بالعمرات الدورية التي تجريها شركات توليد ونقل الطاقة الكهربائية للنفقات الغازية مما يؤثر على ارتفاع تكلفة الكيلواط في
حال تحميل هذه النفقات على نتائج الحسابات الختامية للعام المالي الذي أنفقت فيه .

والمنتهي إلى :

((اعتبار نفقات الصيانة والقطع التبديلية المتعلقة بالعمرات الدورية (تكلفة القطع التبديلية + أجور الخبراء) نفقات مدفوعة
مقدماً وتحمل الدورة المالية المعنية بما يخصها فقط من هذه النفقات على اعتبار أن معظم هذه النفقات يستفاد منها لأكثر من
دورة مالية واحدة وذلك استناداً إلى أحكام المادة الثامنة من المرسوم رقم ٢٨٧/ لعام ١٩٧٨ المتضمن النظام المحاسبي الموحد
للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي والقاضية بتحميل الدورة المالية جميع ما يخصها من الأعباء وما يعود إليها من إيرادات
طبقاً لقواعد الاستحقاق ، وتنظيم الميزانية الختامية بالشكل الذي تعبر فيه بوضوح عن المركز المالي بتاريخ إعدادها وتظهر
حسابات النتائج بالشكل الذي يظهر أرباحها أو خسارتها على الوجه الصحيح)) .

نرجب إليكم توجيه :

شركات توليد ونقل الطاقة الكهربائية التابعة لإشرافكم باعتماد الطريقة المتفق عليها أثناء عند تسجيل نفقات الصيانة والنظم
التبديلية المتعلقة بالعمرات الدورية التي تجريها هذه الشركات اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١ عدا الشركة العامة لتوليد ونقل الطاقة
الكهربائية في الناصرية والتي يقتضي تعديل حساباتها الختامية وميزانياتها العمومية لعام ٢٠٠٥ لتتدارك نفقات الصيانة
والعمرات المدفوعة والتي أحزتها الشركة في عام ٢٠٠٥ وتوزيعها على سنوات الاستخدام .

يرجى الاطلاع .

أيار ٢٠٠٦

دمشق / ٢٠٠٦/

وزير المالية

الدكتور محمد الحسني



١٤ أيار ٢٠٠٦

المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية
الرقم: ١٠٩٢٢
التاريخ: ٢٠٠٦/٤/٢١
إلى: المدير العام

٥/١٤